

Distr.: General
26 August 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه عرض أعمال مجلس الأمن خلال فترة تولي جنوب أفريقيا رئاسته في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي الشخصية. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوميساني كومالو
السفير والممثل الدائم
لجمهورية جنوب أفريقيا



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

عرض أعمال مجلس الأمن خلال فترة تولي جنوب أفريقيا رئاسته (نيسان/أبريل ٢٠٠٨)

مقدمة

عقد مجلس الأمن، خلال فترة رئاسة جنوب أفريقيا ٢٣ جلسة، تضمنت مناقشة مفتوحة للسلام والأمن في أفريقيا ركزت على العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن، ومناقشة بشأن الأسلحة الصغيرة. واتخذ المجلس ستة قرارات واعتمد خمسة بيانات رئاسية. وعقد المجلس أيضا ١٥ جلسة مشاورات غير رسمية.

أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والمنطقة دون الإقليمية

في ٩ نيسان/أبريل، عقد المجلس بكامل هيئته مشاورات مغلقة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والمنطقة دون الإقليمية. وعرضت التقارير المقدمة للتطورات الرئيسية التي استجرت منذ التقرير الأخير للأمين العام في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وشملت نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

واستمع المجلس إلى إحاطة عن تقييم نشر البعثة وآجالها الزمنية والتحديات التي تواجهها. ورغم أن التراع الذي اندلع في شباط/فبراير ٢٠٠٨ تسبب في تأجيل النشر، فإن الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليه، أفاد بأن عملية النشر قد استؤنفت وما زالت متواصلة. وأحاط المجلس علما بأن ما يقارب نصف القوام المأذون به قد تم نشره بالفعل. وأبلغ المجلس أن الصندوق الاستئماني للبعثة لم يستلم سوى مبلغ ١٥,٨٩٩ مليون دولار من أصل ٢٣ مليون دولار من تمويلات الجهات المانحة اللازمة لدعم عمليات الشرطة التشادية للحماية الإنسانية.

وتلا رئيس المجلس بيانا للصحافة كرر فيه الإعراب عن قلق المجلس إزاء الحالة الإنسانية في شرق تشاد والجزء الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى، وإدانته لاستمرار نشاط المجموعات المسلحة المتمردة في تشاد.

ليبيريا

استمع المجلس، في ١٤ نيسان/أبريل، إلى إحاطة من الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيريا، إلين مارغريته لوي، عملاً بالقرار ١٧٧٧ (٢٠٠٧) الذي طلب بموجبه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً عن التقدم المحرز في الوفاء بالنقاط المرجعية لمرحلة التخفيض وخطة الانسحاب بحلول ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨. وأبلغت الممثلة الخاصة المجلس بأن عملية تخفيض بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قد بدأت، ويجري تنفيذها وفقاً لتخطيط مُحكم من أجل التقليل إلى أدنى حد من تهديدات أمن الدولة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

استمع المجلس، في ١٥ نيسان/أبريل، إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام، آلان دوس، بشأن الحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملاً بالقرار ١٧٩٤ (٢٠٠٧).

وركز الممثل الخاص، في كلمته، على الأنشطة المنفذة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأبلغ المجلس بأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد بدأت، في إطار مبادرة مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تزيد الزخم فيما يتعلق بتسريح المجموعات المسلحة. وأبلغ الممثل الخاص المجلس أيضاً بإنشاء برنامج حكومي لإحلال الأمن والسلام في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتثبيت الاستقرار فيهما وإعادة إعمارهما، وبإمكانية إفراج صندوق النقد الدولي عن الأموال عن قريب بعد الانتهاء من تحقيقه في التجاوزات المالية في البلاد.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم الشديد إزاء العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشددوا على ضرورة تقديم أولئك المسؤولين إلى العدالة.

السودان

العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

استمع المجلس، في ٢٢ نيسان/أبريل، إلى إحاطة من الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، رودولف أدادا، بشأن الحالة الأمنية والإنسانية والسياسية السائدة في دارفور.

وتتلا الممثل الخاص أيضا بياناً قدمه المبعوثان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يان إلياسون، وسالم سالم، أحاطا فيه المجلس علماً بآخر تطورات العملية السياسية في دارفور. وأبلغ المبعوثان الخاصان المجلس بأنهما يركزان في الوقت الراهن على خفض مستوى العنف والتحضير لوقف الأعمال القتالية، وذلك في ظل انعدام آفاق عقد محادثات شاملة بين الأطراف في هذه المرحلة.

واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، بشأن الحالة الإنسانية في دارفور. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس بأن الحالة في دارفور قد ازدادت سوءاً خلال فترة الأشهر الـ ١٢ الماضية رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. وقال إن عدد المشردين في ازدياد والأعمال القتالية متواصلة، مما في ذلك أعمال العنف ضد النساء، إلى جانب زيادة الاحتياجات الإنسانية ومحدودية فرص الوصول إلى الجهات المستفيدة.

بعثة الأمم المتحدة في السودان

استمع المجلس، في ٢٤ نيسان/أبريل، إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غيهينو، بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس بأنه رغم أن أيّاً من الطرفين لا يريد العودة إلى الحرب وأن الطرفين استمرا في التعاون بشأن بعض المسائل، فإنهما لم يُظهرا الإرادة السياسية الضرورية للمضي قدماً بتنفيذ العناصر السياسية الرئيسية من اتفاق السلام الشامل، مثل مسألة أبيي وخط الحدود بين الشمال والجنوب لعام ١٩٥٦.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار ١٨١٢ (٢٠٠٨)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لسنة واحدة إلى غاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مع مراعاة توصيات الأمين العام بشأن أفضل السبل التي يمكن بها للبعثة تقديم الدعم إلى الطرفين من أجل المضي قدماً بالعملية السلمية.

إريتريا/إثيوبيا

استمع المجلس، في ٢٢ نيسان/أبريل، إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بشأن التطورات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وقدم وكيل الأمين العام معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن نقل مقر البعثة، وأشار أيضاً إلى التطورات الرئيسية منذ انتهاء النزاع المسلح في عام ٢٠٠٠. وأبلغ المجلس بأنه سيكون من المهم بعث رسالة واضحة مفادها أن الطرفين سيحاسبان على التقيد بالتزاماتهما.

واعتمد المجلس، في ٣٠ نيسان/أبريل، بياناً رئاسياً (S/PRST/2008/12) أكد فيه أن المسؤولية الأولى عن التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للتراع الحدودي تقع على الطرفين نفسيهما. وأعرب المجلس أيضاً عن استعداده لمساعدة الطرفين في التغلب على الصعوبات الحالية، وأشار إلى أنه سيتخذ قراراً، بالتشاور مع الطرفين، بشأن شروط مشاركة الأمم المتحدة في المستقبل، وبشأن مستقبل البعثة.

الصومال

اتخذ المجلس، في ٢٩ نيسان/أبريل، القرار ١٨١١ (٢٠٠٨) الذي مدد بموجبه ولاية فريق الرصد المعني بالصومال لفترة ستة أشهر إضافية. وانتهت ولاية الفريق في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وقدم الفريق تقريره النهائي عن طريق لجنة الجزاءات في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (S/2008/274).

الصحراء الغربية

في ٢٢ نيسان/أبريل، استمع المجلس، أثناء جلسة المشاورات الخاصة، إلى إحاطة من كل من المبعوث الشخصي للأمين العام، بيتر فان والسوم، والممثل الخاص للأمين العام، جوليان هارستون، بشأن آخر تقرير للأمين العام عن الصحراء الغربية (S/2008/251).

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار ١٨١٣ (٢٠٠٨) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترة ١٢ شهراً، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وبموجب القرار نفسه، أكد المجلس مجدداً التزامه بمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره. وأهاب المجلس بالطرفين مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، من أجل التوصل إلى ذلك الحل السياسي. وصادق أيضاً على توصية الأمين العام بضرورة تحلي الطرفين بالواقعية والرغبة في التسوية، لما لذلك من أهمية جوهرية في الاحتفاظ بزخم عملية المفاوضات.

بوروندي

استمع المجلس، في مشاورات خاصة عقدت في ٢٤ نيسان/أبريل في إطار البند ”مسائل أخرى“، إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في أعقاب القتال الذي اندلع يومي ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بين حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية والقوات الحكومية.

وفي أعقاب جلسة الإحاطة، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2008/10) أعرب فيه عن قلقه بشأن المواجهات بين حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع الوطنية لبوروندي، ودعا الطرفين إلى نبذ العنف واحترام اتفاق وقف إطلاق النار واستئناف الحوار.

كوت ديفوار

استمع المجلس، في ٢٩ نيسان/أبريل، إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار، تشوي يونغ - جين، عملاً بالقرار ١٧٩٥ (٢٠٠٨) الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس بانتظام، على الخصوص على الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية. وقدم الممثل الخاص إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات السياسية والأمنية في البلاد.

وفي أعقاب المشاورات، تم اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2008/11).

آسيا والشرق الأوسط

لبنان

لجنة التحقيق الدولية المستقلة

استمع المجلس، في ٨ نيسان/أبريل، إلى إحاطة عامة من رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة، دانييل بيلمار، بشأن التقرير الدوري العاشر للجنة (S/2008/210).

وقال رئيس اللجنة إن بوسع اللجنة الآن أن تؤكد، بناء على الأدلة المتاحة، أن شبكة من الأفراد (وصفها بأنها 'شبكة إجرامية') دبّرت فيما بينها لتنفيذ عملية اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق، رفيق الحريري. وأضاف أن أولوية اللجنة تتمثل حالياً في جمع مزيد من الأدلة عن تلك الشبكة، وعن حجمها وهوية جميع المشاركين فيها ودورهم في الاعتداءات وصلاقتهم بآخرين خارج الشبكة. وأكد أن التحقيق يتطلب مزيداً من الوقت ولا سبيل إلى التعجيل به. وأشار إلى أن عمل اللجنة لن يكتمل بحلول نهاية ولايتها الحالية التي تنقضي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

واجتمع أعضاء المجلس في جلسة مشاورات خاصة لمناقشة التقرير بعد الاستماع إلى الإحاطة.

القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

اعتمد المجلس، في ١٥ نيسان/أبريل، بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/8) يتعلق بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وكرر المجلس في بيانه تمسكه بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأكد من جديد دعمه للأمين العام في هذا الصدد. ودعا المجلس جميع الأطراف المهتمة، ولا سيما في المنطقة، إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). بما في ذلك عن طريق التعاون التام مع الأمين العام. وكرر المجلس من جديد تأييده التام لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأهاب بجميع الأطراف التقيد بالتزاماتها باحترام سلامة موظفي الأمم المتحدة. وشدد المجلس أيضا على أهمية ضرورة إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة، بما فيها قراراه ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

الحالة في الشرق الأوسط

في ٢٣ نيسان/أبريل، اجتمع المجلس في جلسته الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط عملا بالقرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) الذي طلب بموجبه إلى الأمين العام مواصلة متابعة الحالة في الشرق الأوسط وإبقاء المجلس على علم بالتطورات. واستمع المجلس إلى إحاطة بشأن التطورات في المنطقة قدمتها الأمانة العامة المساعدة للشؤون السياسية، أنجيلا كين. وركزت إحاطتها على العملية السياسية، والحالة الإنسانية والأمنية والحالة في لبنان والجمهورية العربية السورية. وإثر ذلك، ناقش أعضاء المجلس الإحاطة في مشاورات مغلقة.

العراق

في ٢٨ نيسان/أبريل، عقد المجلس مناقشة عن العراق. وكان معروضا على المجلس آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (S/2008/266). واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، باسم البعثة، والممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وإضافة إلى أعضاء المجلس، أدلى ممثل العراق ببيان.

نيبال

استمع المجلس، في ٢١ نيسان/أبريل، إلى إحاطة غير رسمية من الأمانة العامة المساعدة للشؤون السياسية عن العملية الانتخابية في نيبال. وأشارت الأمانة العامة المساعدة في إحاطتها إلى أن انتخاب الجمعية التأسيسية، في ١٠ نيسان/أبريل، جرى عموما في جو ساد

الانضباط والسلم. وفي أعقاب الإحاطة، اتفق أعضاء المجلس على أن ينتظروا تقديم الأمين العام لتقرير مفصل عن الموضوع قبل مناقشة نتائج الانتخابات في نيبال.

تيمور - ليشتي

في ٢٣ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة أولية من مستشار الشرطة بإدارة عمليات حفظ السلام، أندرو هيوز، عن بعثة الخبراء المعنية بأعمال الشرطة التي زارت تيمور - ليشتي. وأشار مستشار الشرطة إلى التزام شامل من جانب حكومة تيمور - ليشتي وإلى التزام مقدمي المنح الثنائية بالمساعدة. وأشار أيضا إلى أن بعض استنتاجات فريقه شملت ملاحظة تحسن عام على صعيد سيادة القانون والنظام فضلا عن تراجع في الأعمال الإجرامية؛ ونشوء قلق بالغ إزاء الجيش الوطني للبلاد بسبب تفشي الإفلات من العقاب؛ والافتقار إلى سياسة شاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن داخل الجيش الوطني. وأشار المتكلم إلى أن الأمين العام سيصدر تقريرا كاملا عن استنتاجات الزيارة وتوصياتها الرئيسية (انظر S/2008/329).

الأمريكتان وأوروبا

هايتي

استمع المجلس، في ٨ نيسان/أبريل، إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، هادي العنابي، بشأن التطورات المستجدة في هايتي منذ شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧. وقال الممثل الخاص في إحاطته إنه يشعر بالارتياح لتحقيق "تقدم حقيقي وكبير في المجالات السياسية والأمنية وبناء المؤسسات"، ولـ "المؤشرات الأولية لتحسن" الحالة الاجتماعية - الاقتصادية. بيد أنه حذر من أن التقدم لا يزال "هشا للغاية وقابلا للتردي بسرعة". وتبين أن ما قاله صحيح، حيث أنه لم يكن قد انتهى من حديثه حين تدهورت الحالة نتيجة أعمال الشغب التي تسببت فيها حالة نقص المواد الغذائية. وكانت بعض مرافق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعض المباني الحكومية، بينها القصر الرئاسي، هدفا لأعمال الشغب.

وردا على ذلك، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة أبرز فيه ما يساور المجلس من قلق إزاء الحالة في ذلك البلد. وبسبب زيادة ترددي الحالة، أصدر المجلس بيانا آخر إلى الصحافة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

قبرص

في ١٥ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات قدم إليه فيها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة بشأن بعثة التقييم التي أجراها مؤخرا إلى قبرص، وبشأن محادثاته مع السلطات في أثينا وأنقرة. ورحب المجلس بالاتفاق الذي توصل إليه، في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨، زعيما القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، وأثنى عليهما لما أبدياه من قيادة سياسية.

وفي ١٧ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2008/9) رحب فيه بالاتفاق الذي تم التوصل إليه وأثنى على ما أبدى من قيادة سياسية. وكرر المجلس تأكيد التزامه بإعادة توحيد قبرص على أساس أنها اتحاد ذو طائفتين وذو منطقتين وعلى أساس المساواة السياسية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستعداده لدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لتلك الغاية.

جورجيا

اجتمع المجلس، في ١٥ نيسان/أبريل، لمناقشة ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وتحديداتها. واتخذ المجلس القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨)، الذي مدد بموجبه الولاية لفترة ستة أشهر تنتهي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وفي ٢٣ نيسان/أبريل، اجتمع المجلس بناء على طلب البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة الوارد في رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (S/2008/257)، لبحث ما اعتبرته حكومة جورجيا تهديدا للسلامة الإقليمية لجورجيا، علاوة على مزاعم بقيام طائرة عسكرية روسية بإسقاط مركبة جوية جورجية بدون طيار. ودعا وزير خارجية جورجيا مجلس الأمن إلى النظر في ما تعتبره بلاده تهديدا للسلام في المنطقة، من أجل منع التصعيد الخطير للتوتر وصون السلامة الإقليمية لجورجيا.

ورغم أن أعضاء المجلس لم يكونوا متوافقين في الآراء بشأن المسألة، فقد أعربوا عن قلقهم وشددوا على ضرورة أن تمتنع الأطراف كافة عن اتخاذ إجراءات استفزازية، وضرورة العودة إلى حوار حقيقي. وكرر أعضاء المجلس أنه ينبغي احترام القرار ١٨٠٨ (٢٠٠٨) الذي وافق عليه جميع أعضاء مجلس الأمن. ودعا المجلس أيضا إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة.

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في ٢١ نيسان/أبريل، قدم الممثل الخاص للأمين العام، يواكيم روكر، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتحدث في الجلسة المغلقة أيضا كل من رئيس صربيا، بوريس تاديتش، وهاشم تقي، "رئيس وزراء" كوسوفو بحكم الأمر الواقع. وكان ذلك أول تقرير للبعثة منذ أن أعلنت كوسوفو الاستقلال في ١٧ شباط/فبراير.

مسائل أخرى

اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

في ٢ نيسان/أبريل، قدم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) والممثل الدائم لإيطاليا، السفير مارتسيلو سباتافورا، إحاطة إلى المجلس بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة خلال الفترة من ٥ كانون الثاني/يناير إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

مناقشة بشأن السلام والأمن في أفريقيا

عقد المجلس، في ١٦ نيسان/أبريل، مناقشة رفيعة المستوى بشأن موضوع "السلام والأمن في أفريقيا" ركزت على تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وترأس الجلسة رئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، وكان من بين المشاركين رئيسا وزراء إيطاليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فضلا عن وزراء خارجية ونواب وزراء خارجية ومبعوثين خاصين. وكان من بين الضيوف المدعوين رؤساء دول وحكومات من بلدان أفريقية، بقيادة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة.

وفي أعقاب المناقشة، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، الذي أكد فيه على فائدة إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، في التمكين من التصدي في مرحلة مبكرة للالتزامات الناشئة في أفريقيا، وأعرب عن تصميمه على تعزيز تلك العلاقة. ورحب المجلس أيضا بمقترح الأمين العام الداعي إلى إنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في غضون ثلاثة أشهر، لإمعان النظر في أساليب دعم العمليات التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية، ولا سيما ما يتعلق بتوفير التمويل والمعدات والدعم اللوجستي لبدء التشغيل.

اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

في ٢٥ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨) الذي مدد بموجبه ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمدة ثلاث سنوات أخرى. وكرر المجلس في القرار ١٨١٠ (٢٠٠٨) تأكيد ما قرره وما طلبه في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وأكد أهمية أن تنفذ جميع الدول ذلك القرار بالكامل. وقرر المجلس أنه ينبغي للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أن تواصل جهودها لتعزيز تنفيذ جميع الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالكامل من خلال برنامج عمل يشمل جمع المعلومات عن حالة تنفيذ الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بكل جوانبه، والدعوة والحوار والمساعدة والتعاون، ويتصدى، بوجه خاص، لجميع الجوانب المذكورة في الفقرتين ١ و ٢ من ذلك القرار وكذلك في الفقرة ٣ التي تشمل (أ) المساءلة، (ب) الحماية المادية، (ج) الضوابط الحدودية وجهود إنفاذ القانون، (د) الضوابط الوطنية على الصادرات والشحنات العابرة. بما في ذلك الضوابط على توفير الأموال والخدمات من قبيل توفير التمويل لتلك الصادرات والشحنات العابرة. وطلب المجلس أيضاً إلى اللجنة أن توفر فرصاً للتفاعل مع الدول المهتمة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية لتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وحث المجلس اللجنة على تشجيع التبرعات المالية لمساعدة الدول على تحديد وتلبية احتياجاتها المتعلقة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وعلى الاستفادة الكاملة من تلك التبرعات.

اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار

استمع المجلس، في ٢٩ نيسان/أبريل، إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) والممثل الدائم لبلجيكا، السفير يوهان س. فيريبيكي. وقدم رئيس اللجنة لأعضاء المجلس عرضاً عاماً عن أنشطة اللجنة منذ تقريره الأخير في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وزود الأعضاء أيضاً بموجز عن تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار (S/2008/235). وبموجب القرار ١٧٨٢ (٢٠٠٧)، كان المجلس قد قرر، في جملة أمور، أن يستعرض بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تدابير الجزاءات المفروضة بموجب قراره ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٦٤٣ (٢٠٠٥). ولم تطرأ أي تغييرات على نظام الجزاءات الحالي بصيغته الواردة في القرار ١٧٨٢ (٢٠٠٧).

زمبابوي

استمع المجلس، في ٢٩ نيسان/أبريل، إلى إحاطة عن الحالة في زمبابوي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية واستعرض فيها الأحداث في زمبابوي منذ انتخابات

آذار/مارس. وأبلغ المجلس أن الأزمة السياسية الحالية في زيمبابوي تتسبب في تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً وأن الظروف الاقتصادية في تدهور مما يؤدي إلى تدفق موجات كبيرة من اللاجئين. وأبلغ المجلس كذلك أن الأمين العام على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة بعد الحصول على موافقة حكومة زيمبابوي.

الأسلحة الصغيرة

عقد المجلس، في ٣٠ نيسان/أبريل، مناقشة مفتوحة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكان معروضا على المجلس تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2008/258) الذي تضمن، في جملة أمور، ١٣ توصية بشأن مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة، كانت ست منها موجهة مباشرة إلى مجلس الأمن. وكان التقرير عن الأسلحة الصغيرة قد قدم طبقاً للبيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/24)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه، مرة كل سنتين، تقريراً يتضمن تحليلاً وملاحظات وتوصيات بشأن المسألة، بالإضافة إلى ملاحظات عن تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وشدد أعضاء المجلس الخمسة عشر والدول غير الأعضاء بالمجلس المشاركة في المناقشة وعددها ٣٢ دولة، على الآثار المترتبة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في السلام والأمن الدوليين، ورحبوا بمواصلة نظر مجلس الأمن في المسألة.